البيئة ما بين تهديدات الأمن وآفاق التنمية المتواصلة
دراسة حالة للسياسات البيئية المصرية

محمد العدوى*

يحاول هذا البحث التعامل مع مشكلة بحثية تتمثل فى أنه بالرغم من وضوح تداعيات السياسات البيئية السلبية فى العالم فى القرن الحادى والعشرين على الأمن الإنسانى بل الوطنى، وتراجع التنمية المستدامة أيضًا، فإن السياسات البيئية فى دول الجنوب لا تزال لا تتعامل بجدية مع معطيات التطور البيئى، وهو ما يشير إلى تحديات تواجه تلك السياسات البيئية فى دول الجنوب، ووضوح أوجه قصورها، وهو ما يتضح أيضاً فى السياسات البيئية المصرية.

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى تقديم مدخل جديد فى دراسة العلاقة بين البيئة والأمن يجمع ما بين البيئة، والأمن الإنسانى والتنمية المتواصلة وتوظيفه فى تقويم السياسات البيئية المصرية. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسة، يتناول الأول منها العلاقة بين الأمن البيئى الإنسانى، ويناقش الثانى مسألة التنمية المتواصلة والعلاقة بين البيئة والأمن. ويحاول الثالث تقديم رؤية تقويمية لحوكمة السياسات البيئية فى مصر من منظور أمنى/تنموى.

شهد العالم فى القرن الحادى والعشرين تزايدًا واضحًا فى الاهتمام بقضايا البيئة، ودعوات جادة لتغيير السياسات البيئية انطلاقًا من التزايد الواضح للتهديدات التى قد تتسبب عن الضغط البيئى سواء الناتج عن التغيرات الناتجة عن الطبيعة، أو عن السياسات والأفعال البشرية الخاصة بالتعامل مع البيئة بوجه عام أو سوء استخدام الموارد الطبيعية، وبغض النظر عن تحديد المصادر التى تسبب تلك المشكلات إلا أنه من المسلم به أن التهديدات البيئية لم تعد قاصرة على الخيال والتنبؤات، وإنما باتت من الأسس التى تبنى عليها السياسات العامة فى دول العالم المختلفة. وقد زاد من دعم الرؤى المطالبة بتطوير السياسات البيئية ما ينجم عن السياسات التقليدية بشأن قطاع البيئة عن استمرار التدهور، وعدم تناسب تلك

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة بكلية التجارة، جامعة أسيوط.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى والخمسون، العدد الثانى، مايو٢٠١٥

الجهود مع المشكلات والتهديدات البيئية، والتى باتت محل اهتمام عالمى ليس فقط من جانب المنظمات البيئية، وإنما من جانب المنظمات والمراكز البحثية المهتمة بالأمن الإنسانى، والتى تعنى بدراسة التداعيات البيئية السلبية على أمن البشر، وهو ما امتد أيضًا إلى الأمن الوطنى، حيث إن تلك التهديدات البيئية فى بعض جوانبها تهدد أمن الدول أيضًا، وهو أمر تزداد أهمية دراسته إذا ما اعتمدنا مسلمة فى الدراسات الأمنية تتمثل فى أن الدول بالأساس مسئولة عن الأمن الإنسانى أو أمن الحياة بالنسبة لمواطنيها.

يقدم منظور التنمية المتواصلة مدخلاً جديدًا للربط ما بين البيئة والأمن الإنسانى باعتبار أن التنمية المتواصلة تنظر إلى المشكلات الراهنة التى تواجه البشر، وتحاول التعامل معها، مع الأخذ فى الاعتبار حق الأجيال القادمة فى التنمية، سواء من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، أو من خلال حماية البيئة من التدهور والأضرار الناتجة عن الإساءات البيئية كنتاج عن الأنشطة البشرية، كما أنها تأخذ فى الاعتبار أهمية حماية البيئة العالمية، وبالتالى البشر فى دول العالم ككل، وذلك من خلال تشجيع السياسات من أجل حماية البيئة العالمية، وذلك إلى حد أننا نتحدث عن علم جديد آخذًا فى التبلور يتمحور حول الاستدامة (التواصل) من خلال الجمع بين ثلاثية: المجتمع، والبيئة، والاقتصاد.

هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى محاولة تقديم مدخل جديد في دراسة العلاقة بين البيئة والأمن يجمع ما بين البيئة، والأمن الإنسانى والتنمية المتواصلة وتوظيفه فى تقويم السياسات البيئية المصرية.

مشكلة البحث

توجد مشكلة بحثية رئيسة فى هذا البحث بشقيه النظرى والتطبيقى تتمثل فى أنه بالرغم من وضوح تداعيات السياسات البيئية السلبية فى القرن الحادى والعشرين على

الأمن الإنسانى بل الوطنى أيضًا فإن السياسات البيئية فى دول الجنوب لا تزال لا تتعامل بجدية مع معطيات التطور البيئى، وهو ما يشير إلى تحديات تواجه تلك السياسات البيئية، ووضوح أوجه قصورها، وهو ما يتضح أيضًا فى السياسات البيئية المصرية.

الأسئلة البحثية

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن عدة تساؤلات رئيسة:

١- ما أبعاد العلاقة بين البيئة والأمن؟

٢- ما مضمون مدخل التنمية المتواصلة، وكيف يمكن الإفادة منه فى تطوير السياسات البيئية؟

٣- ما ملامح السياسات البيئية المصرية؟

٤- كيف يمكن حوكمة (ترشيد) السياسات البيئية المصرية؟

تقسيم الدراسة

تتضمن الدراسة عدة محاور:

المحور الأول: الأمن البيئى والأمن الإنسانى.

المحور الثانى: التنمية المتواصلة والعلاقة بين البيئة والأمن.

المحور الثالث: رؤية تقويمية لواقع السياسات البيئية فى مصر من منظور الأمن الإنسانى.

ونعرض فيما يلى هذه المحاور بشىء من التفصيل.

المحور الأول: الأمن البيئى والأمن الإنسانى

تثير مسألة بحث العلاقة بين الأمن البيئى والأمن الإنسانى العديد من العلاقات المتشابكة فيما بين المفهومين، ومن ثم يطرح هذا الجزء من الدراسة بعض القضايا النظرية بشأن العلاقة بين المفهومين، وذلك من خلال مناقشة التعريفات الخاصة بكل

منهما، ثم محاولة التعرف على طبيعة العلاقة فيما بينهما سواء على المستوى النظرى أو فى ضوء تطورات الواقع العالمى فى القرن الحادى والعشرين، والسياسات العالمية والإقليمية والوطنية بشأنهما.

أولا : البيئة والتحولات فى مفهوم الأمن

تظهر التساؤلات الخاصة بالعلاقة بين الأمن والبيئة فى إطار المناقشات بين التيارات التقليدية للأمن، وبين تيارات أخرى تهتم بدرجة أكبر بالأبعاد الجديدة للأمن سواء فى إطار الدولة، أو على المستويات الإقليمية والعالمية، حيث نجد المفهوم التقليدى للأمن يركز على وجود العنف والصراعات المسلحة، ووجود عدو خارجى أو ينتمى لجماعات إرهابية يهدد كيان الدولة ومصالحها بشكل مباشر، ويكون هذا العدو محددًا، وتنعكس آثاره على كيان محدد، وهى أبعاد غير موجودة بشأن البيئة. تضعف حجة المفهوم التقليدى للأمن فى أن الدولة ككيان موجودة وقائمة بشأن تأمين البشر، وتحقيق التنمية، ومن ثم فالتأمين يعنى الحماية من الأخطار أيًا ما كان مصدرها، وكذلك أن السياسات والإجراءات الأمنية لا تعتمد على استخدام القوة وحدها فالغاية هى أمن الإنسان ومواجهة تهديداته بغض النظر عن المؤسسات أو الوسائل المستخدمة. والمشكلة هنا تكمن فى أننا فى إطار المفهوم الجديد للأمن فإننا نتحدث عن مضمون أشمل وأوسع للأمن يتضمن الأبعاد غير العسكرية، ولا يركز كما يحدث فى المفهوم الضيق للأمن، والذى يتسم بالتركيز على الدولة، والتهديدات العسكرية[1]. ويعرض الجزء التالى للتطورات التى لحقت بمفهوم الأمن العالمى من خلال تضمين قضايا جديدة غير تقليدية، وبخاصة التهديدات البيئية.

البيئة فى إطار الأبعاد غير السياسية أو العسكرية للأمن العالمى

أضحى من المقبول فى دراسات الأمن العالمى تناول العديد من القضايا والتهديدات التى لا يقتصر تأثيرها على دولة واحدة، وإنما تنتشر فى العالم ككل، وذلك فى ظل تراجع فكرة الحرب والصراعات المسلحة بين القوى الكبرى، أو فيما بين الدول سواء

فى الشمال أو الجنوب، وظهور التهديدات غير العسكرية للأمن العالمى، بل والحياة البشرية، وكذلك ما يسمى بالصراعات حول الموارد سواء فيما بين الدول أو فى داخلها. ولا شك أن التهديدات البيئية أسهمت بشكل واضح فى تطوير مفهوم الأمن العالمى وأمن الكوكب سواء لدى الدول، أو المنظمات العالمية والإقليمية من أجل الحفاظ على الحياة البشرية من خلال التعاون فى مواجهة التدهور البيئى. يطرح الوضع السابق بشأن التدهور البيئى فى العالم ضرورة طرح نموذج للأمن متعدد الأبعاد و معقد فى ذات الوقت للتعامل مع التهديدات الأمنية العالمية التى باتت أكثر تنوعًا، وتعقيدًا فى ذات الوقت، وهو ما يطرح عدة قضايا فى إطار التحولات فى مفهوم الأمن العالمى:

- تزايد أهمية قضايا مثل السكان والهجرة، والتى ترتبط بندرة الموارد الطبيعية، والتدهور البيئى إضافة إلى عوامل أخرى سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، حيث أكد البعض على أن اختلاف معدلات النمو والهجرة، سيؤثر على بيئة الأمن العالمى فى القرن الحادى والعشرين[٢].
- تتمثل المشكلة الأخطر والطويلة الأمد فى النمو المتضاعف لعدد سكان العالم، والذى ازداد من مليار (ألف مليون) فى عام ١٨٠٠ إلى ١,٥ مليار فى عام ١٩٠٠، و٣ مليارات فى عام ١٩٦٠، و٦ مليارات فى عام ٢٠٠٠، و٧ مليارات اعتبارًا من تاريخ كتابة هذه السطور، ومن المقدر أن يتراوح بين ٩ و١٠ مليارات فى عام ٢٠٥٠. بل تزايد تهديد الحياة الهائئة لكل دول العالم، وكذلك الدول الصناعية فى الغرب كنتاج لهذا التزايد العالمى[٣]، وكذلك الآثار الناجمة عن النمو السكانى السريع فى الدول النامية وآثار ذلك على استهلاك الموارد المتاحة فى العالم، أو الهجرة غير المشروعة إلى الدول المتقدمة نظرًا لعدم قدرة دول معينة على استيعاب سكانها.
- كما ظهرت أهمية متزايدة للأبعاد البيئية فى الأمن، والسعى إلى إيجاد نظام إيكولوجى ملائم ومستديم[٤]، واعتبار أن التهديدات البيئية لم تعد همًا خاصًا بدولة

معينة، وإنما للعالم والأقاليم المختلفة، وذلك بعد القمم العالمية حول الأرض والبيئة خاصة بعد قمة ريو دى جانيرو فى عام ١٩٩٢، وما تلاها من فعاليات دولية أدت إلى تعديل رؤى الدول المختلفة حول تهديدات الأمن. ونجد مثالاً لذلك تأكيدات معلنة للإدارات الأمريكية– دون سياسات فعلية – من خلال وزارة الخارجية الأمريكية فى نهاية القرن الماضى على أن المشكلات البيئية تمثل تهديدات لأمن المواطن الأمريكى(٥). إلا أن الإدارات الجمهورية كانت أقل حرصاً على ذلك لسعيها الدؤوب نحو دعم الاقتصاد الأمريكى والتطور العسكرى على حساب الحفاظ على البيئة، ولا شك أن المركب الصناعى العسكرى العالمى بات من المؤكد أنه يتحمل جزءًا كبيرًا من المسئولية عن الأضرار البيئية، وفى ذات الوقت استهلاك الموارد البيئية فى العالم(٦).

- وأصبحت الأبعاد الاقتصادية– والتى ترتبط أيضًا بالبيئة– تحتل مرتبة متقدمة للغاية فى تحقيق أمن الدول والعالم، مما أدى إلى تراجع الأبعاد العسكرية والسياسية باعتبار أن القدرة والقوة الاقتصادية تعد المحك الأساسى لتحديد مكانة الدولة عالميًا، وفرص لعب دور سياسى أكبر. ويهتم الأمن الاقتصادى بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق اللازمة؛ للإبقاء على مستويات مقبولة من الرفاهية، وقوة الدولة(٧). وقد أدى تزايد أهمية البعد الاقتصادى فى الأمن إلى تخطى الإطار التقليدى للأمن والبحث عن سبل دعم القوة الاقتصادية للدول من خلال الاندماج فى الاقتصاد العالمى والسعى إلى إنشاء منظمات إقليمية لدعم القرارات الاقتصادية للدول ولعل المدخل الاقتصادى فى تحقيق الاتحاد الأوروبى يمثل تجربة رائدة فى هذا المجال، كما ظهرت المشكلات والأخطار الناتجة عن التركيز على النمو الاقتصادى دون تحقيق الحماية والاستدامة البيئية، وخطورة ذلك على تواصل التنمية، ومن ثم ظهرت الدعوات الخاصة بالاقتصاد الأخضر.
- أدى انتشار الاهتمام العالمى بقضية الفقر فى العالم، أو على مستوى الدول، وعدم كفاءة إدارة الاقتصاديات الخاصة ببعض الدول إلى انتشار الصراعات الاجتماعية

والاقتصادية بما يهدد أمنها بصورة قوية[٨]. كما تشير بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى أنه، وفق دليل الفقر متعدد الأبعاد، فإن الفقراء سيكونون الأكثر معاناة فى المستقبل مع استمرار السياسات العالمية الراهنة، والإضرار بالموارد البيئية حيث سيعانى أكثر من ١,٣ مليار شخص يعيشون على الزراعة وصيد الأسماك. وسيحرم الفقراء فى المستقبل من المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحى الأساسية، وهو ما يمثل انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان[٩]. مما أدى إلى إعادة النظر فى أولويات توزيع الميزانية ومراجعة الإنفاق العسكرى بصفة خاصة، وهو ما جعل العديد من الباحثين وواضعى السياسات يعيدون التأكيد على العلاقة بين الأمن والتنمية، وأن دولة لا تملك قوة اقتصادية لا يمكن أن تنعم بالأمن. كما ظهرت مشكلة تتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية المتاحة فى دول الجنوب لصالح الدول الكبرى، ودور النخب الحاكمة فى الجنوب فى سوء استخدام الموارد الطبيعية المتاحة، وإفقار شعوبها.

- مثلت التهديدات الصحية لأمن البشر فى العالم– والتى ترتبط بقضايا البيئة أيضًا– أحد المداخل الجديدة لإعادة النظر فى مفهوم الأمن سواء داخل الدول أو على المستوى العالمى، وذلك للآثار السلبية الناتجة عن انتشار الأمراض والأوبئة وتدهور الخدمات الصحية، وتراجع جهود الحفاظ على البيئة الصحية للمواطنين فى دول الجنوب. يمكن التدليل على ذلك بأنه قد تم اكتشاف أن عدد الذين يموتون نتيجة للأوبئة والأمراض فى العالم يفوق أكثر من ٣٠ مرة عدد من يموتون من جراء الحروب والصراعات[١٠].
- تزايد ضغوط أزمة الغذاء فى العالم حيث من المتوقع أن يكون الضغط على أنظمة الإنتاج والتوزيع الأساسية كبيرًا فى المستقبل. لقد حان الوقت للتفكير فى المستقبل وسوف تتزايد أهمية الأراضى الزراعية الخصبة على مدار العقود القادمة.(بجار ناسون:٢٠١٢). كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ إلى أن أسعار الغذاء العالمى يمكن أن ترتفع بنسب تتراوح ما بين٣٠–٥٠٪ مقارنة بالأسعار الحقيقية

الراهنة، وستزداد تقلباتها، وأن الفقراء ومواطنى دول الجنوب سيكونون هم الأكثر معاناة[١١].

توضح المحاور سالفة الذكر أن النظرة الأوسع للأمن والسعى إلى تحقيقه تفرز أهمية البحث عن نوع من التعاون بين عدة دول قد تكون مستهدفة بهذه التهديدات لأمنها، بل والعالم أيضًا، حيث إن هذه التهديدات العالمية فى أبعادها البيئية، والسكانية، والاقتصادية، والثقافية، والصحية هى بالفعل أشد خطورة على البشر والدول والعالم، كما أنها قد تفوق قدرة دولة واحدة على مواجهتها.

أضحى الأمن العالمى أكثر تأثرًا بسلبيات ندرة الموارد فى الدول ذات الأعداد العالية من السكان، وذلك كنتاج لعدم الاستقرار، ونمو الصراعات داخلها، وإمكانية امتدادها إلى المناطق المجاورة، كما يحدث في العديد من الدول فى أفريقيا.

كما صارت العلاقة بين الموارد والاستقرار السياسى، وهو ما اعتبرته دول مثل الهند من اعتبارات الأمن القومى أكثر مدعاة للقلق عند أخذ العواقب طويلة المدى لتغير المناخ فى الحسبان. إن وضع علاقة سببية بين تغير المناخ وانعدام الأمن هو أمر محفوف بالمخاطر، ولكن يمكن الوصول إلى العديد من النتائج المفترضة. وإحدى هذه النتائج هى أن تغير المناخ سيزيد من جذوة الصراعات الداخلية القائمة فيها. وقد يؤدى تغير المناخ إلى إثارة العديد من المشكلات، منها: نزوح السكان وانعدام الأمن الغذائى وفقدان المياه والأزمات الاقتصادية. فيما يتعلق بالشأن الأول، يعد تمرد الماويين ضد الحكومة أحد الأمثلة الرئيسية لذلك. وعلى الرغم من ضعف هذا التمرد، فإنه واسع الانتشار، حيث يمتد لأكثر من ثلثى الولايات الهندية، وغالبًا ما تشير إليه السلطات فى نيودلهى باعتباره التهديد الأخطر على الأمن الداخلى للبلاد، حيث إنها مناطق غنية بالموارد الطبيعية. كما نجد أن الأمر يمكن أن يمتد إلى صراع على الموارد المائية مع باكستان، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى صراع ليس إقليمياً فقط، وإنما يهدد السلم والأمن العالمى فى ظل العلاقات التاريخية المتوترة بين الدولتين. كما تمثل المياه فى الوقت نفسه عاملاً رئيسيًا فى الخلافات الحدودية بين

الهند والصين. وتتمحور هذه الخلافات حول إحدى بقاع المنطقة النادرة الغنية بالمياه، لا سيما ولاية أروناش البرادش (Arunach Al-Pradesh). وتعانى الصين، كما هو الحال بالنسبة للهند، من قصور واضح فى الأمن المائى[١٢].

تشير الأمثلة السابقة إلى أن التحول نحو مفهوم جديد للأمن العالمى بات ضروريًا فى ظل التهديدات الناتجة عن الاهتمام بالبيئة سواء عن طريق حماية وحسن إدارة الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها، أو فى الإضرار بالبيئة من خلال السياسات والبرامج والمشروعات من جانب المؤسسات الحكومية أو الخاصة، أو إهمال التعاون فيما بين دول العالم فى مواجهة التهديدات العالمية مثل التغير المناخى، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتنظيم استخدام الطاقة الملوثة للبيئة، والحد من الأنشطة الصناعية الضارة بالبيئة.

تزداد أهمية المدخل الخاص بالاستدامة وتواصل الحياة البشرية فى أن تلك التهديدات عالمية الطابع من حيث المجال، وشديدة فى آثارها التدميرية، وتتعلق باستمرارية الحياة البشرية على كوكب الأرض، وهو ما يتطلب مدخلاً جديدًا للأمن العالمى يركز على أمن الإنسان، وليس الدول فقط أو مصالح النخب السياسية أو الاقتصادية، كما يتطلب آليات جديدة للأمن التعاونى فى مواجهة التهديدات الإقليمية والعالمية، وهو ما تطرحه الورقة فى الأجزاء التالية.

ثانيا: مفهوم وأبعاد الأمن الإنسانى وموقع الأمن البيئى فيها

يمكن اعتبار مفهوم الأمن الإنسانى (Human Security) أحد المداخل الأساسية فى إعادة تقييم مفهوم الأمن القومى وتوسيعه، وطرح مسألة ضرورة توقف نظم الحكم فى العالم – وبخاصة فى دول الجنوب– عن ادعاء التهديدات العسكرية والسياسية الموجهة للدولة وكيانها من أجل تفسير عدم إيلائها الاهتمام الكافى بتأمين البشر فيها صحيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وسياسيًا، وبيئيًا، وغذائيًا. ويثار تساؤل مضمونه: ما فائدة تأمين الدولة عسكريًا وسياسيًا، من خلال جيوش وتحالفات عسكرية وسياسية

وإنفاق عسكرى وسياسى ضخم للمواطن الذى لا يجد رعاية صحية أو الغذاء اللازم والآمن له ولأسرته، أو يعيش فى بيئة غير آمنة من مظاهر الإساءة المختلفة لها أو سوء استخدام مواردها، أو يعانى من الفقر وعدم استقرار الدخل أو وجود فرص عمل للمواطنين أو عدم الأمان لشخصه وأسرته وممتلكاته، والتى تعد أسبابًا أساسية لعدم الاستقرار السياسى فى الدول فى القرن الحادى والعشرين؟

مفهوم الأمن الإنسانى

يوجد اتفاق على أن السؤال المركزى الذى يكمن وراء فكرة الأمن الإنسانى هو: إلى أى مدى نحن كأفراد آمنين وأحرار؟، وهو ليس سؤالاً جديدًا، ولكنه يجب أن يشحذ اهتمام كل من صانعى السياسات، والمفكرين على حد سواء[١٣]. ويرجع الفضل فى تطوير مفهوم الأمن الإنسانى إلى تقارير التنمية البشرية بوجه عام، وتقرير عام ١٩٩٤ بصفة خاصة والذى أكد على المفهوم، وأعاده إلى بؤرة الاهتمام العالمى[١٤].

أبعاد الأمن الإنسانى

يتضمن الأمن الإنسانى عدة أبعاد من أجل تحقيقه ومن ثم تحديد التهديدات الموجهة له، وهى:

١- الأمن الاقتصادى
٢- الأمن الغذائى
٣- الأمن الصحى
٤- الأمن البيئى
٥- الأمن الشخصى
٦- الأمن المجتمعى
٧- الأمن السياسى[١٥]

ويقصد بالأمن البيئى فى إطار الأمن الإنسانى بأنه كفالة السلامة البيئية للبشر، وتوفير نوع من الحماية لهم من التهديدات البيئية، خاصة مشكلات مثل

التلوث[١٦]. وعدم إهمال الحكومات لآثار الإهمال البيئى على صحة البشر وحياتهم، وكذلك حسن استخدام الموارد الطبيعية المتاحة للدول، وتنميتها قدر الإمكان، ومن تلك الموارد: المياه، والنفط، والمعادن والمساحات الخضراء وغير ذلك من الموارد.

يتضح أن الأبعاد البيئية فى الأمن الإنسانى تعنى البيئة المحيطة بالإنسان، ومن ثم فهى متغير أساسى فى تأمينه، حيث إن الأبعاد البيئية تتعلق بالأمن الغذائى المتاح للأفراد، وكذلك الأمن الصحى، وأيضًا الأمن الاقتصادى، ويعنى الأمن البيئى، وفق المنظور السابق للأمن الإنسانى، توفير بيئة آمنة للأجيال الحالية والمستقبلية، ويتضمن أيضًا حسن استخدام الموارد الطبيعية المتاحة، ومن ثم فإن إساءة استخدام تلك الموارد يؤثر سلبًا على شمول التنمية لجميع المواطنين، ومن ثم فكرة العدالة والإنصاف، وفى ذات الوقت على ما هو متاح فى المستقبل للأجيال القادمة، وهو ما يؤثر على حياة البشر فى المرحلة الحالية أو فى المستقبل.

وتطرح هذه الدراسة تعريفًا للأمن (الإنسانى)، والذى يعنى وصول الإنسان إلى حالة من الطمأنينة، وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة، من خلال توفير سبل الحياة الاقتصادية الهانئة، من خلال عمل ثابت، ودخل ملائم لاحتياجاته، يتيح له عدم التعرض للفقر، وضمان حصوله على ما يكفيه من غذاء، ويشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة، والمعيشة فى ظروف بيئية ملائمة، وتأمين شخصه من التعرض للإيذاء، والعنف سواء الناتج من الحروب الخارجية للدولة أو الناتج عن الجماعات الإجرامية بالداخل، وشعوره بالانتماء للمجتمع، وأنه يحظى بمعاملة تليق بهذا الانتماء، كما يكون بإمكانه ممارسة حقوقه السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية بحرية، وتحريره من كل ما يعوقه عن تحقيق تلك الأبعاد، حتى ولو كانت الدولة والنظام ذاته.

المكون البيئى فى الأمن الإنسانى

يتضح من الطرح السابق أن البيئة تمثل الإطار العام الذى تتفاعل فيه العناصر المختلفة للأمن الإنسانى، حيث إنها تؤثر فى العديد من أبعاده، بل إذا ما اعتبرنا الأمن الإنسانى هو أمن الحياة بالنسبة للأفراد، فإن البيئة هى التجسيد للإطار الذى توجد فيه تلك الحياة.

ويرى عديد من الباحثين أن العلاقات فيما بين البيئة والأمن الإنسانى بالتأكيد قوية للغاية، وفى ذات الوقت معقدة، حيث إن الأمن الإنسانى يتعلق بوصول الناس إلى الموارد الطبيعية، ومدى تعرضهم لسلبيات التغير البيئى، وأن الكثير من عوامل التغير البيئى تتأثر بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر بالأنشطة البشرية والصراعات(١٧).

- كما نجد أن التدهور البيئى يؤدى إلى الإضرار المباشر بالأمن الجسدى للأفراد، وكذلك ما يتعلق بالحياة الجيدة الخاصة بهم والحرية الإنسانية، وذلك على الرغم من أن البعض يشير إلى الغموض والشك فى ذلك؛ لعدة أسباب:
- أن الانهيار البيئى يأخذ وقتًا طويلاً ويمر بعدة مراحل قبل أن يصل إلى التأثير المباشر على صحة وبقاء الإنسان، وهو ما قد يختلف انطلاقًا من عدة عوامل مثل الموقع الجغرافى، والمناخ، والصحة العامة للسكان وغير ذلك من العوامل، وهو ما يجعله عاملاً كامنًا لتهديد الأمن الإنسانى.
- الإضرار بصحة البشر قد تحدده عوامل مختلفة، ومن ثم هناك تشخيص مغالى فيه للأضرار البيئية، وقد تكون الأسباب فردية إلى حد بعيد، ومن ثم الربط بين تدهور البيئة وانتشار الأمراض يعد مهمة ليست سهلة.
- التدهور البيئى ينتج عن المؤسسات التى يديرها البشر، ومن ثم فهى أيضًا مسألة ترتبط بالحرية الإنسانية المتاحة لهم.
- يشار هنا إلى أن بناء السدود والمفاعلات النووية قد تكون له آثاره السلبية على النظام البيئى، وتكون له عواقبه السلبية. كما أنها تؤثر على العادات، والثقافات المحلية، وأن نقل الناس من أماكن سكناهم لبناء تلك المفاعلات والسدود يمكن أن ينظر إليه باعتبار أنه ضد الحرية الفردية لهم فى العيش فى أماكن يفضلونها،

ومن ثم فليس هناك خير مطلق، ولكن على بعض الأفراد تحمل بعض التبعات من أجل خير أكبر ومنفعة عامة[١٨].

- ويشير لونجرجان (Longergan) إلى أنه حسب تصور مشروع الأمم المتحدة الخاص بالبحث فى العلاقة بين التغيرات البيئية والأمن الإنسانى (GECHS)، فإن الأخير يتحقق عندما يتاح للأفراد والمجتمعات الحد أو إنهاء أو التعامل مع التهديدات الخاصة بالحقوق الإنسانية، والبيئية، والمجتمعية، وامتلاك القدرة على ممارسة تلك الخيارات الإنسانية، ويشاركون فى الحصول عليها[١٩].
- ويوجد رأى أنه على الباحثين التفرقة بين تهديدات مباشرة للأمن الإنسانى، مثل الحروب والجرائم، والإرهاب، والأفعال غير الإنسانية مثل الرق، والاتجار بالنساء والأطفال، وسوء معاملتهم، ومعاقبة المنافسين السياسيين، والمحاكمات غير العادلة. والاتجار بالمخدرات وإدمانها، والعنصرية والتفرقة، والاستبداد، وكذلك النزاعات الدولية، واستخدام الأسلحة الأكثر دمارًا، والتهديدات غير المباشرة مثل الحرمان من الأساسيات كالغذاء والماء النقى، والرعاية الصحية الأساسية، وكذلك الأمراض، والكوارث الطبيعية وتلك الناتجة عن البشر، وتراجع التنمية، وتهجير الناس واللاجئين إضافة إلى التدهور البيئى على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية[٢٠].

نخلص مما سبق إلى أن إدخال مفاهيم جديدة وأبعاد خاصة بالأمن العالمى وكذلك الأمن الإنسانى، أدى إلى إعادة النظر فى مفهوم الأمن الوطنى حيث ظهر اتجاه قوى نحو توسيع مفهوم الأمن والتغير فى الأسئلة و المحاور الأساسية للأمن، سواء فيما يتعلق بمن يتم تأمينهم، أو ماذا يتم تأمينه، وما طبيعة التهديدات الأمنية ومصادرها، وأنسب الأدوات التى تستخدم لتحقيق الأمن. أدى كل ما سبق إلى عدة نتائج كان من بينها التوسع فى رصد التهديدات للحياة البشرية، ومنها البيئة سواء من خلال رصد استخدامات الموارد الطبيعية فى العالم، والتحولات المناخية، والإساءات المختلفة للبيئة من خلال منظور يهتم بالتواصل والاستمرارية، وكفالة الأمن للأجيال

القادمة، وهى قضايا لم تعد محور اهتمام المنظمات العالمية أو منظمات غير حكومية فى الدول فقط، وإنما باتت مطروحة على أجندة السياسات العامة فى العديد من دول العالم، وبخاصة فى الشمال.

المحور الثانى: التنمية المتواصلة و العلاقة بين البيئة والأمن

تقدم التنمية المتواصلة متغيرًا أساسيًا فى العلاقة بين البيئة والأمن الإنسانى، حيث تعد أكثر اهتمامًا بقضايا العدل والإنصاف فى التنمية، والاهتمام بمستقبل الإنسانية من خلال الربط بين البيئة والحفاظ عليها، وبين الحفاظ على حياة آمنة للبشر، وذلك انطلاقًا من محدودية الموارد على كوكب الأرض، وضرورة التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وتحمل الأغنياء سواء كانوا دولاً أو مؤسسات أو أفراد لمسئولياتهم تجاه الحياة البشرية، وعدم تهديد الأمن الإنسانى فى العالم من خلال استخدام القوة السياسية والإعلامية المتاحة لهم، وتأكيدهم أن النمو الاقتصادى ضرورة مطلقة، ولو على حساب البيئة، أو انتشار الفقر ونهب الموارد العامة لصالح النخب المسيطرة فى الدول، وبخاصة فى دول الجنوب، والتى منها الدول العربية، وإهدار مبادئ الإنصاف والعدل والاستدامة فى التنمية.

أولا: حول مفهوم التنمية المتواصلة

من المتعارف عليه أن التنمية المتواصلة، بشكل مبسط، تعنى ضمان حق الأجيال القادمة، إلا أن هذا المفهوم العام حاولت العديد من المؤسسات البحثية، وصانعى السياسات سواء فى المنظمات العالمية والإقليمية، والبرامج التنموية التابعة لها، أو على مستوى الدول الاجتهاد فى تقديم تعريف آخر للمفهوم، ومن أشهر ما قدم فى هذا الشأن تعريف تقرير برونتلاند (Brundtland Report) [٢١]، والذى دشن المفهوم، وعرفه بأنه "التنمية التى تواجه الاحتياجات الحالية دون المساومة على حق الأجيال القادمة فى مواجهة احتياجاتهم" والذى صدر فى عام ١٩٨٧ عن الأمم المتحدة، وناقش جديًا قضايا البيئة والتنمية، والتنمية الاقتصادية. والذى اعُتبر مرجعية لجهود

التنمية المستدامة عالميا منذ صدوره، ومن أهمها قمة ريودى جانيرو١٩٩٢ بشأن الأرض أو البيئة والتنمية، ومرجعية لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)[٢٢].

ويشير المعهد العالمى للتنمية المستدامة (IISD) إلى أن ثمة محددات أساسية بشأن التنمية المتواصلة فى العالم، وهى:

١- الاحتياجات: وبخاصة الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، والتى يجب أن تعطى الأولوية.

٢- ضوابط استخدام التكنولوجيا، ودور المنظمات الاجتماعية بشأن الأنشطة والاستخدامات التى تؤثر على قدرة البيئة على توفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

٣- أن التنمية المتواصلة تعنى أن نرى العالم بأنه نظام يتصل بالمكان، وكذلك بالزمن. وعند التفكير بأنه نظام متصل بحكم المكان، فإن تلوث الهواء فى شمال أمريكا، يؤثر على نوعية الهواء فى آسيا، وكذلك استخدام مواد كيماوية فى الأرجنتين يؤثر على الثروة السمكية فى استراليا، وعند النظر إلى أنه نظام متصل زمنيًا فلا شك أننا نتأثر حاليًا بما اتخذه أجدادنا من قرارات بشأن استخدام الأراضى الزراعية، وأن السياسات الاقتصادية التى تُتبع اليوم ستؤثر على الفقر الحضرى عندما يكون أطفالنا شبابًا[٢٣].

ثانياً:تطور الاهتمام العالمى بالتنمية المتواصلة وعلاقتها بالبيئة والأمن الإنسانى

رغم جهود الأمم المتحدة، والعديد من المنظمات غير الحكومية بشأن دعم جهود الأمم المتحدة بشأن حماية البيئة، فإن النتائج حتى الآن تعد ضئيلة مقارنة بأهمية وخطورة تبعات إهمال سياسات البيئة:

- ويعد من المعروف أن الدراسات الخاصة بالتنمية المتواصلة، والتى ازدهرت منذ ثلاثة عقود، وبرامجها أفرزت فهمًا علميًا واجتماعيًا للعلاقة الثنائية الوثيقة بين

البيئة والمجتمع، والتى تتسم بأن تأثيراتها متبادلة، حيث إن جهود حماية البيئة ستفشل إذا ما أغفلت تحسين الحياة البشرية، كما أن تحسين نوعية حياة البشر سيفشل إذا ما أغفلنا الحفاظ على الموارد الأساسية، والنظم الداعمة للحياة. والاستدامة والتواصل تحدث عندما يتم التعامل مع التحديات الراهنة، بينما يكون التركيز على أهداف بعيدة المدى. والأمن الإنسانى يقدم نفس الدعم للتنمية المتواصلة، حيث إنه يركز على ثلاثية: البيئة، والاقتصاد، والمجتمع. وأن الأمن الإنسانى بتركيزه على التهديدات والحرمان البشرى، يمثل هدفًا للتنمية المتواصلة، حيث يجب التركيز على الرفاهة، والكرامة، وكذلك الاحتياجات والحقوق الخاصة بالبشر، والنظر إلى الأمن الإنسانى من وجهة نظر الاستدامة يتطلب النظر إلى البيئة ذاتها كواقع نعيشه، ونتفاعل معه، ويختلف من مجتمع لآخر، ومن مكان لآخر، ومن ثم لا نشخصها فقط فى تهديدها لأمن الإنسان، وإنما محاول التعامل معها بما يدعم الأمن الإنسانى، وذلك من خلال التركيز على ثلاثية الاستدامة، وهى: البيئة، المجتمع، والاقتصاد. ولا شك أن هذا الاقتراب لا يزال جديدًا، وهو ما يجعله يحتاج إلى دعم دقته التحليلية، ومحاولة تطبيقه، وذلك نظرًا لرؤيته المتسعة، وشموله للعديد من المتغيرات المعقدة والمتشابكة. ويوضح الشكل رقم (١) الذى قدمه كاهجرام (Khagram)، هذا التداخل بين الأمن والتنمية، وكذلك المستويات المختلفة لكل من المفهومين كنتيجة للتوسع فى تحليل المفهومين والتعامل مع تعقيداتهما [٢٤]:

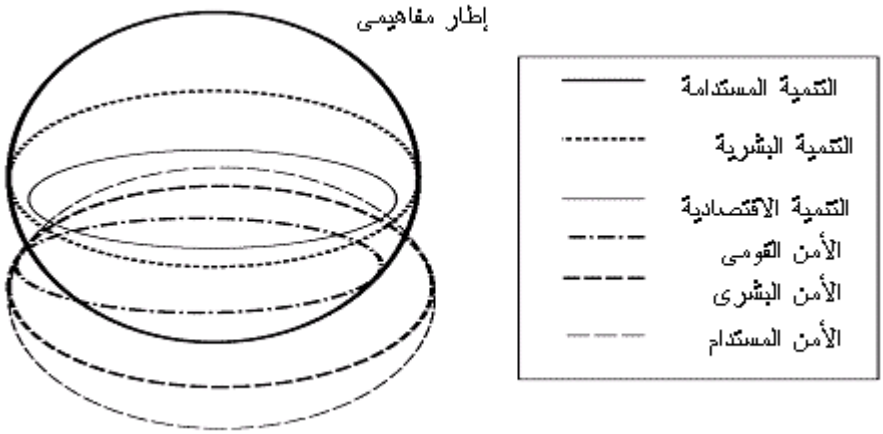

شكل (١) : الأمن الشامل والتنمية

كما تتضح الروابط بين الأمن الإنسانى والبيئة من خلال التنمية المتواصلة فى إطار جهود بلورة علم جديد محوره الاستدامة أو التواصل حيث تتم مراعاة ثلاثية المجتمع، والاقتصاد، والبيئة، حيث إن منظور الأمن الإنسانى هنا يتم توظيفه من خلال مفهوم خاص بحماية الإنسان من الاستهداف والإضعاف، ويركز فى التحليل على :

- من هو المستهدف أو المعرض للمخاطر.
- كيف يمكن لأفعال البشر فى مناطق ما، وحالات ما أن تؤدى إلى الهشاشة والاستهداف.
- أى الأفعال والتصرفات يمكن أن يتم اتباعها من أجل الحد من الاستهداف ومواجهته[٢٥].

ويطور المنظور الجديد للاستدامة البشرية تحليل الفقر، ونوعية الحياة، حيث تحول الفقر من مفهوم أحادى الأبعاد وثابت، إلى مفهوم آخر متعدد الأبعاد، وديناميكى، حيث يتوقف الفقر على الأصول التى يملكها الناس، ومن ثم يكون الأمن

المستديم مرتبطًا بالمعادلة الخاصة بأنه كلما كان الإنسان يملك أصولاً، كلما تضاءلت عوامل عدم الأمن لديه، ومن ثم كانت عملية التشبيك بين الأطر التحليلية أكثر فائدة لما يمكن أن نسميه الأمن والتنمية المتواصلين[٢٦].

كما نجد أن حماية النظم البيئية تسهم فى دعم التنمية والفقر بأبعادهما المتشابكة التى سبقت الإشارة إليها، وهو ما يجعل أولوية لأمن الناس والتنمية فى ذات الوقت، ومن ثم يمكن أن يقود إلى تحسين السياسات، وترشيدها، وذلك من خلال الربط ما بين الحقوق (التنمية)، والمخاطر (الأمن) فى إطار أفعال، ومبادرات.

- والحقوق هنا تعنى الواجبات والالتزامات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك الإمكانات الخاصة بالحريات الأساسية.
- والمخاطر تعنى التهديدات، والفرص، التى قد تطرأ، والتكاليف والمنافع الناتجة عن الواقع، أو التصرفات المستقبلية[٢٧] .

وقد أوضح مؤتمر (ريو+ ٢٠) فى عام ٢٠١٢، أن الحفاظ على البيئة من خلال التحول نحو سياسات التنمية المتواصلة بما يتضمنه من تحول نحو الاقتصاد الأخضر، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومنع التدهور البيئى، وتحقيق العدل فى المجتمعات والعالم باتت أمورًا ضرورية رغم أنها لا تحظى بدعم الدول الكبرى، والقادة السياسيين فيها، وهو ما يدعم مفاهيم تقليدية للأمن، وتفضيل المصالح الذاتية للدول والنخب عن المصالح العامة الخاصة بالحياة البشرية، والتى سيكون الإنسان، وبخاصة فى دول الجنوب هو الأكثر معاناة منها، وهو ما أثار غضب منظمات المجتمع المدنى المشاركة فى القمة بعد مرور ٢٠ عامًا على قمة الأرض الأولى فى ريو دى جانيرو[٢٨]. حيث اكتشفوا أن الإنجازات فى حماية البيئة لا تتناسب مع المخاطر التى تهدد الحياة البشرية، ومن ثم أمن الإنسان فيها، حيث لا تزال الدول تبالغ فى الإنفاق العسكرى، والسياسات العامة تميل نحو تأمين النخب، ويزداد التفاوت والتهميش للفقراء فى العالم، وهو ما يتفق مع دعوات مراجعة مفهوم الأمن

التقليدى وإعلاء الأمن الإنسانى وفق التصور والأبعاد التى طرحتها الدراسة، فى ضوء المخاطر الحقيقية التى تواجه الحياة البشرية.

- تحاول دول الجنوب أن تبلور مواقفها بشأن البيئة والتنمية المتواصلة من خلال توجه، يتمثل فى التأكيد على أهمية الحفاظ على البيئة والاعتراف بخطورة التدهور البيئى وتغير المناخ، مع تنويع اقتصاداتها، والحفاظ على النمو الاقتصادى[٢٩].

ومن خلال الأطر التحليلية التى تربط بين الأمن الإنسانى، والتنمية المتواصلة يتشكل اقتراب يؤكد الحقوق التنموية وكذلك المخاطر على حياة البشر، والسياسات التى يجب أن تتضمنهما، وهو ما يجعلنا فى موقف أفضل لتحقيقهما على أرض الواقع، وهو ما يتيح الفرصة لإعادة التفكير بشأن التعاون فى العالم، وعلى مستويات متعددة، وكذلك مواجهة الكوارث والأزمات الحالية الناتجة عن البشر أو الطبيعة من خلال رؤى بعيدة المدى تعتمد جهود وقائية وتسعى لإعادة بناء ما تم تدميره فى البيئة، وكذلك ضمان إعادة التوزيع للأصول والحصول على الموارد.

المحور الثالث: رؤية تقويمية لواقع السياسات البيئية فى مصر من منظور الأمن الإنسانى

يتطلب تقويم السياسات البيئية مناقشة عدة قضايا أساسية يأتى فى مقدمتها التعرف على واقع البيئة فى المنطقة العربية، مع التركيز على الواقع المصرى، مع عدم إغفال دور البيئة الإقليمية والعالمية عند تحليل السياسات العامة فى الدول، وبخاصة فى القطاع البيئى. وتوجد محاور لتناول السياسات البيئية المصرية تتمثل فى:

أولا : مدخلات السياسات البيئية فى مصر

يظهر الواقع البيئى فى مصر أن ثمة تحديات ومشكلات بيئية يجدر التعامل معها، ومنها:

١- ضغوط الموارد البيئية فى مصر

- فيما يتعلق برسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية فى البلدان العربية نجد أن هناك قلقًا متزايدًا حول إمكان الحصول على المياه، خصوصًا حيث يتشارك بلدان أو أكثر بعض مصادر المياه، وأن هذه الحالة تنطبق على ٦٥٪ من أحواض الأنهار فى المنطقة العربية، وورود سيناريوهات أكثر جفافًا بالنسبة لتدفق مجرى النيل حيث راوحت تسعة سيناريوهات حديثة بين عدم حدوث أى تغير، وبين حدوث انخفاض بنسبة ٤٪ بحلول عام ٢٠٥٠[٣٠]. كما أكدت دراسات كريستنسين وهيوتسون (Christensen, J.H., B. Hewitson) وآخرون،[٣١]، وكذلك دراسة كونواى(Conway)[٣٢]، وفى تقرير كونستمان وشوبان وهيكل وريمر[٣٣].

- المياه فى مصر

وتتضح مسألة الندرة المائية فى عدة دول عربية، ومنها مصر حيث أعلن وزير الموارد المائية والرى أن مصر فى عام ٢٠١٤ دخلت مرحلة الفقر المائى وعلى المواطنين ترشيد الاستهلاك، وبرر الفقر المائى بالزيادة السكانية دون أن يتهم سدود إثيوبيا بأنه سبب المشكلة. وأكد ضرورة ترشيد الاستهلاك لتوفير كل قطرة مياه وتوفير المياه للزراعة واحتياجات المواطن للشرب فقط وحذر حال استمرار الأوضاع الراهنة أن مصر ستعانى من مشكلة ليس لها مثيل من قبل [٣٤]. ويتوقع أن تزيد مشكلة الفقر المائى فى مصر فى الفترة القادمة سواء لسوء الاستهلاك الداخلى، أو محاولة دول حوض النيل من خلال استثماراتها الذاتية أو بالتعاون مع الاستثمارات الأجنبية التوسع فى استخدام مياه النيل الخاصة بها فى الزراعة أو مشروعات الطاقة، ومثال على ذلك إثيوبيا، وتوسعها فى بناء السدود، وبخاصة ما يعرف بسد النهضة، أو مساعى دول حوض النيل لتفعيل الاتفاقية الإطارية المسماة باتفاقية عنتيبى لاستخدام مياه النيل لعام ٢٠١٠، والتى استمر التفاوض بشأنها لمدة عشر سنوات[٣٥]، والتى تتحفظ عليها كل من مصر والسودان، باعتبار أنها تقلل من حصتيهما من مياه

النيل. ومن ثم تتعالى النداءات بترشيد استخدام المياه فى المنطقة العربية، وتبنى التقانات الكفيلة بتوفير المياه، وأساليب التسعير، وبخاصة فى مجال الزراعة، ويمكن للقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والوكالات العالمية، والهيئات الوطنية أن تؤدى دورًا رئيسًا فى نواحى الإدارة والاستثمار على السواء[٣٦]. ويوضح الشكل التالى الوضع المائى للدول العربية، ومنها مصر.

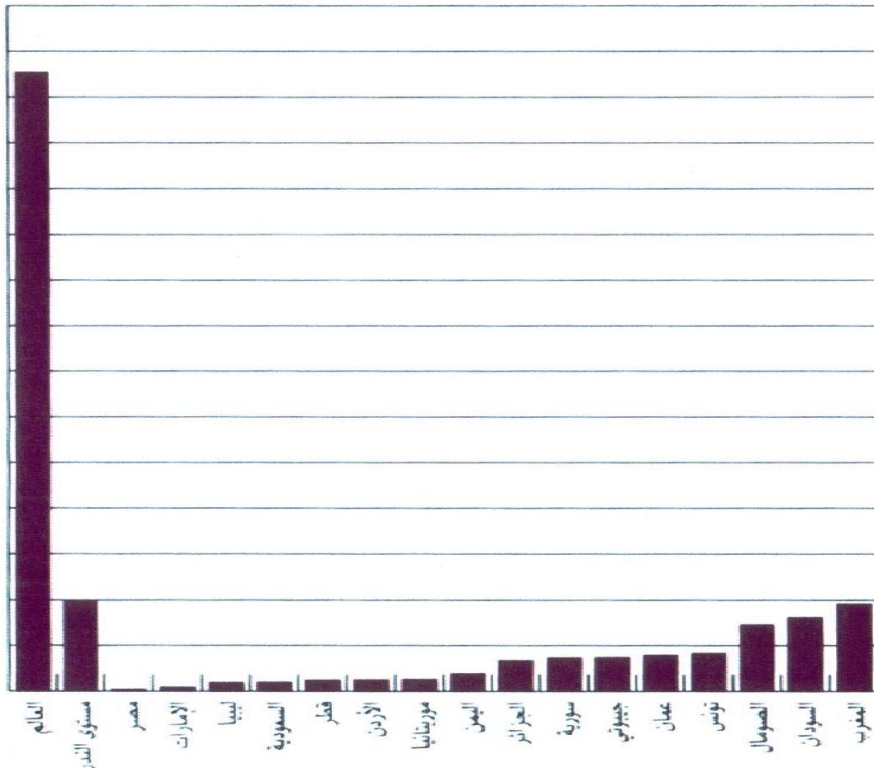

نصيب الفرد من موارد المياه العذبة الداخلية المتجددة (بالمتر المكعب)

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية:٢٠٠٩[٣٧]

شكل رقم (٢)
حجم مشكلة المياه فى مصر والوطن العربى

٢- الضغوط السكانية فى مصر

يمكن القول إن تزايد السكان فى المنطقة العربية يمثل ضغوطًا واضحة على الموارد البيئية المتاحة، وبخاصة فى ظل غياب سياسات واضحة للتعامل مع تلك الزيادة، أو بشأن إعادة توزيع السكان فى دول المنطقة العربية، و تُعد مصر نموذجًا واضحًا فى هذا السياق.

تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن عدد سكان البلدان العربية يقارب أن يصل إلى ثلاثة أضعاف عددهم فى عام ١٩٧٠،[٣٨]. ومن المتوقع أن يزيد النمو السكانى بنسبة ١,٩٪ فى الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، وتقارب هذه النسب ضعف المتوسط الحسابى العالمى خلال الفترات نفسها، وهى ١,١ فى المائة، وحسب بيانات إدارة الأمم المتحدة للشئون الاجتماعية والاقتصادية (UNDESA)[٣٩]. ويقيم نصف سكان المنطقة فى الجزائر، والسودان، ومصر، ويتوقع لعدد سكان مصر أن يبلغ ١٣٠ مليونًا فى عام ٢٠٥٠، وتصبح البلد الثانى عشر عالميًا فى عدد السكان[٤٠].

لا تقتصر المشكلة على عدد السكان، وإنما فى خصائصهم، وتردى مستوى الخدمات التعليمية والصحية، وقلة إنتاج الغذاء محليًا، وتناقص فرص المستقبل، وبخاصة ما بين الشباب، وهو ما يشير إلى مشكلات تتعلق بالاستقرار السياسى فى العديد من البلدان العربية، وهو ما اتضح فى ثورات تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا فى الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٣. كما نجد أن المشكلة السكانية تتفاقم آثارها إذا ما أخذنا فى الاعتبار اعتماد العديد من البلدان العربية على استيراد المواد الغذائية الخاصة بها من الخارج من جراء تناقص المناطق الزراعية، والتوسع الحضرى، وهو ما يزيد من التأثيرات السلبية على ميزانها التجارى، وخيارات النمو الاقتصادى المتاحة

لها[٤١]. كما يوجد تحد أساسى يواجه البلاد العربية، والحالة المصرية يتمثل ليس فقط فى إمداد المواطنين بالسلع، إنما يمتد الأمر إلى قطاعات الخدمات والمرافق الحكومية المختلفة، وترديها بشكل عام، وهو مايمثل تحديًا يجب على مصر مواجهته فى ظل تزايد أعداد السكان.

٣- مصر وقضايا الهجرة والصراعات فى المنطقة العربية

تشهد المنطقة العربية عدة أنماط من الهجرة، إلا أن القاسم المشترك فيما بينها يتمثل فى الآثار البيئية السلبية التى تتركها تلك الأنماط، سواء على المناطق التى تتم الهجرة إليها أو تهديدها لجوانب متعددة للأمن الإنسانى للمهاجرين، أو للسكان فى المناطق التى تتم الهجرة إليها، وخصوصًا أنها لا تتم بشكل منظم أو مخطط من جانب المؤسسات والأجهزة الحكومية فى دول المنطقة، ولاشك أن مصر تستقبل العديد من المهاجرين من الدول العربية سواء بهدف الاستثمار أو السياحة أو غير ذلك، إلا أن النمط الراهن الغالب والمتمثل فى الهجرة بسبب الصراعات فى المناطق العربية مثل سوريا والعراق والسودان، وكذلك من الدول الأفريقية، يضغط كثيرًا على الموارد البيئية المتاحة فيها.

٤ - الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن

فى البداية يطرح توسع المدن العربية، وبخاصة فى مصر تحديات خاصة، ذلك أن التحول الحضرى المتسارع فى المنطقة يضيف أعباء جديدة على البنية التحتية المتأزمة أصلاً، ويخلق فى العديد من المدن أوضاعًا معيشية غير صحية، يشوبها الازدحام وانعدام الأمن، وتردى الأوضاع البيئية. توضح مقارنة بسيطة بشأن التحول الحضرى فى المنطقة العربية حجم الزيادة حيث نجد أنه فى عام ١٩٧٠ كان ٣٨٪ من السكان العرب من الحضر، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٥٪ فى عام ٢٠٠٥، وربما تتجاوز ٦٠٪ فى عام ٢٠٢٠ حسب بعض التقديرات[٤٢]. كما ترافق نمو المناطق المدنية المتسارع، ونمو المدن الكبرى، وتحديدًا بغداد، وجدة والجزائر،

والقاهرة، والرياض، وعمان. ومن ثم توجد مشكلة تتعلق بقدرة الحكومات فى تلك الدول على توفير الخدمات العامة اللازمة لتلك المدن(٤٣).

مما لا شك فيه أن واحدة من أهم الضغوط البيئية الواضحة فى مصر تتمثل فى الهجرة من الريف إلى المدن، وهو ما يترك أكثر من أثر على البيئة، ومنها:

١- زيادة الضغوط على المرافق الخاصة بالمدن مثل المياه والصرف الصحى.

٢- انتشار سكنى العشوائيات، والتى تعد مظهرًا واضحا للتدهور البيئى.

٣- هجرة الأراضى الزراعية، وانخفاض الإنتاج الزراعى.

٤- الزيادة الواضحة فى الكثافة السكانية فى المدن، وهو ما يؤدى إلى انتشار التلوث فى تلك المناطق.

٥- التوسع فى أنشطة القطاع غير الرسمى فى صناعات ضارة بالبشر الذين يعملون بها مما يهدد صحتهم وحياتهم بشكل مباشر، وكذلك السكان فى المناطق المحيطة بهم، والمدن التى يعملون بها أيضًا؛ نتيجة التخلص غير الآمن من مخلفات تلك الأنشطة، وتدهور السلوكيات البيئية بشكل عام فى المناطق الحضرية المجاورة لتلك الأنشطة، وسوء وبدائية المواد المستخدمة فى تلك الأنشطة، وعدم خضوعها لأية اشتراطات بيئية.

ثانياً: السياسات البيئية فى مصر والتحولات الإقليمية والعالمية

يطرح هذا الجزء من الدراسة رؤية حول السياسات البيئية العربية، وذلك انطلاقًا من منظور الأمن الإنسانى، الذى يركز على التنمية، ويأخذ منحى التعاون الإقليمى والعالمى فى مواجهة التحديات، وتحليل الواقع البيئى العربى، كما يطرح مبادئ للسياسات البيئية المصرية فى ضوء التحولات الراهنة فى العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين، وذلك من خلال عدة نقاط أساسية:

١- التحولات العالمية والإقليمية بشأن السياسات البيئية

توجد متغيرات عالمية وإقليمية تؤثر على السياسات البيئية فى الحالة المصرية، ومنها:

أ – نمو الوعى العام العالمى، وتبلور رأى عام عالمى انعكس على الواقع المصرى أيضًا بشأن أهمية التهديدات البيئية، مما يؤثر على وضعها فى إطار السياسات العامة للدول، وعلى المستويات الإقليمية والعالمية، وذلك على الرغم من أن مؤتمر ريو + ٢٠ فى ٢٠١٢، لم يأت بالآمال المرجوة منه بشأن الدعم السياسى الرسمى لجهود الحفاظ على البيئة، والمواءمة بين النمو الاقتصادى وحماية البيئة، وبين تأمين البشر وتحقيق الاستقرار الاقتصادى، واكتفاء الدول المشاركة بالموافقة على قضايا الحد الأدنى المتفق عليها، وأن القمة أبدت النوايا الحسنة تجاه البيئة، وأن تمويل مشروعات البيئة لا يزال كبيرًا نظرًا للأزمة المالية العالمية(٤٤).

ب– انتشار الديمقراطية، وسعى الحكومات إلى كسب التأييد العام من خلال تحسين أدائها السياسى فى القطاعات المختلفة، وتحميل الحكومات مسئولية التدهور البيئى، والتغيرات المناخية السلبية.

ج– تعزيز الحكم الرشيد فى العالم من خلال إعادة ترتيب مبادئ الحكم فى دول العالم، وهو ما يخدم السياسات البيئية، ويزيد من كفاءتها.

د– النمو المتزايد للمنظمات غير الحكومية فى الدول، وعبر الشبكات العالمية الخاصة بها فيما بين الشمال والجنوب، والمنتديات التى تعقد فيما بينها بشأن مستقبل الأرض، والحياة البشرية، وقضايا البيئة يؤدى إلى تعزيز رأى عام عالمى داعم لتلك القضايا، ويسهم فى إيضاح التهديدات البيئية؛ ويفضح الممارسات السلبية سواء من جانب الحكومات أو القطاع الخاص أو الأفراد فى دول العالم، ومنها المنطقة العربية؛ مما يدعم السياسات البيئية فى دول العالم المختلفة.

هـ– تزايد المراكز البحثية والمعاهد العلمية والبرامج الدراسية بالجامعات المهتمة بالشئون البيئية، وكذلك برامج مدعومة من منظمات حكومية عالمية أو غير

حكومية يؤدى إلى وجود تراث علمى يصلح قاعدة لانطلاق السياسات من خلال توافر المعلومات والنظريات والأطروحات الخاصة بالسياسات البيئية فى الحالة المصرية، وهو ما يدعم صنع السياسات.

و- أن الشعورالمشترك بالتهديدات البيئية وخطورتها على الأمن الوطنى والإنسانى يرسخ مفاهيم الشراكات والسياسات الأمنية التعاونية، وهو ما يدعم العمل المشترك فى الدولة المصرية، وفيما بين الدول العربية، وكذلك تبادل الخبرات والتجارب والمساعدات العالمية والإقليمية فى مجال السياسات البيئية.

٢- حوكمة (ترشيد) السياسات البيئية المصرية

يتواتر الحديث حول الحكم الرشيد كآلية لإصلاح المؤسسات والسياسات في دول العالم المختلفة، ومن ثم يمكن تطبيق أسس ومبادئ الحكم الرشيد فى القطاع البيئى. توجد عدة تعريفات لمفهوم الحكم الرشيد أو الحكم الصالح أو الحوكمة منها تعريف البنك الدولى بأنه" الحالة التى من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية[٤٥]". يركز برنامج الأمم المتحدة على المفهوم باعتباره إفساح دور أكبر لمشاركة المواطنين فى الحكم[٤٦]. وهناك تعريف له بأنه "التقاليد والمؤسسات والعمليات التى تقرر كيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات فى قضايا ذات اهتمام عام"[٤٧]. ويثير الحكم الرشيد مجموعة من الأفكار يمكن تلخيصها فى تعريف يعكس رؤيتنا للمفهوم، حيث يقصد به فى هذه الدراسة" نمط من الحكم يكفل نوعًا من المشاركة بين كل القوى الفاعلة فى الدولة ويحدد إطارًا للتعامل مع القوى الخارجية، ويحسن استخدام الموارد المتاحة فى الدولة وإدارتها بما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة والعادلة والمنصفة، ويدعم الفئات المهمشة والأكثر احتياجًا، ويعزز من قيم المساءلة والمحاسبية والشفافية، والجدارة والاستحقاق، ويحمى الصالح العام باعتبار أن المواطنين هم أصحاب السلطة الحقيقيين، وهو ما يسهم فى الحد من الفساد بصوره السياسية والإدارية".

لا تتسع هذه الدراسة لمناقشة مبادئ وأسس الحكم الرشيد، ومن ثم تكتفى بطرح عام لتلك المبادئ والأسس، وهى: أولوية المواطن– الشفافية– المساءلة والمحاسبية– المشاركة– المساواة– سيادة القانون–العدل وشمول الدولة– التجاوب– الكفاءة والفعالية– التوافق– الجدارة والاستحقاق.

وقد ورد تفصيل لها، وسبل حوكمة السياسات والمؤسسات فى دراسة سابقة(٤٨).

تشير الأبعاد السابقة إلى أهمية أن تقود الحكومة جهود تطوير السياسات البيئية– بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدنى، والقطاع الخاص ومبادرات الأفراد، وكذلك مبادرات المنظمات الإقليمية والعالمية – وفق تلك المبادئ والأسس من أجل التعامل مع التحديات البيئية التى تصل إلى حد تهديد حياة المواطنين، والأنشطة التنموية المختلفة للدولة.

٣– أطر تحليلية لتفسير السياسات البيئية المصرية

إن تحليل السياسات البيئية سواء من خلال نظرية النظم التقليدية القائمة على نموذج ديفيد إيستون الذى يحلل عمل النظام وسياساته بناء على فكرة المدخلات وعملية التحويل ثم المخرجات فالتغذية العكسية مع تحليل البيئة، وذلك وفق الشكل رقم (٣) الذى يوضح إطار عام لاقتراب النظم فى تحليل السياسات البيئية(٤٩)

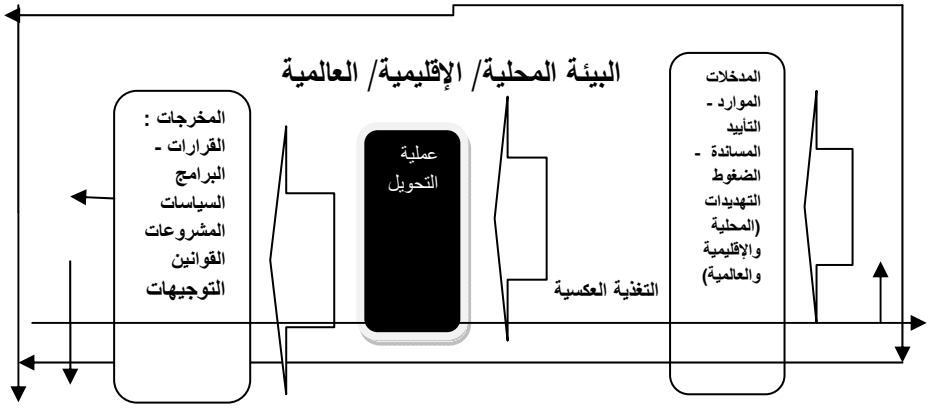

يوضح التحليل وفق نموذج إيستون أن النظم الحاكمة فى مصر على مراحل تطورها المختلفة تسىء تقدير وإدراك التطورات البيئية السلبية سواء فى مصر، أو فى البيئتين الإقليمية والعالمية، وهو ما يجعل السياسات والقرارات فى معظمها بشأن البيئة غير فاعلة، وتأخذ طابع الإعلان عن مساندة الحكومات للدعوات العالمية الإقليمية والوطنية بشأن الحفاظ على البيئة، ولكنها لا تأخذ سياسات فعلية وحاسمة تعكس اهتمامًا جديًا بالتدهور البيئى رغم خطورته.

- كما يصلح اقتراب نظرية الاختيار العام (Public Choice) لتفسير السياسات البيئية فى مصر، حيث يقوم هذا الاقتراب على أن السياسات كقرارات جماعية تتم عن طريق أفراد يبحثون عن مصالحهم الذاتية[٥٠]، حيث يمكن القول بإن من أسباب تراجع السياسات البيئية فى مصر وعدم فاعليتها، أو تفضيل استراتيجية عدم الاستجابة المتبعة من الحكومات بشأن قضايا البيئة مثل التغير المناخى وغيرها عدم اهتمام النخب الحاكمة بتلك القضايا والاعتبارات[٥١].

ووفق اقتراب الاختيار العام يمكن رصد بعض العوامل التى تسهم فى تفسير السياسات البيئية المصرية:

- ظهور تفضيلات السياسيين وتوجهاتهم بشأن مساندة النمو الاقتصادى، والتوسع في الأنشطة الصناعية، والزراعية، والتعدينية، وكذلك قطاع الإسكان والسياحة وغيرها من أنشطة باعتبار أنها تدعم نمو الدخل القومى، وتستوعب العمالة، ولو على حساب حماية البيئة.
- عدم وجود ضغوط على السياسيين من الرأى العام بشأن الاهتمام بالقضايا البيئية، وهو ما يضعف الشفافية والمساءلة بشأن السياسات البيئية إلى حد كبير.
- ضعف دور المنظمات غير الحكومية والمبادرات الفردية فى قطاع البيئة، وعدم وجود ثقل سياسى لها.

- نفوذ القطاع الخاص ورجال الأعمال فى الحكومات المصرية المتعاقبة، وإقناع النخب الحاكمة بأن من مصلحتها مساندة توسع النشاط الاقتصادى بغض النظر عن القضايا البيئية.
- انتشار الفساد فى العديد من مؤسسات الدولة، مما جعل مؤسسات صنع القرار ترتبط بمصالح رجال الأعمال سواء من خلال السماح بالتمثيل السياسى لهم، أو استخدام الرشوة والمحسوبية، وغياب أسس الحكم الرشيد.
- سيطرة رجال الأعمال وتنظيماتهم على الإعلام الخاص، وهو ما أدى إلى تراجع قضايا البيئة على الأجندة الخاصة بالقضايا العامة فى مصر خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحادى والعشرين.
- ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وحالة عدم الاستقرار التى تبعتها، ثم ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣، جعلت الأولوية للاستقرار السياسى، والتنمية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تراجع الاهتمام بالقضايا البيئية.

خاتمة ورؤية مستقبلية حول السياسات البيئية المصرية

أسهمت التطورات الإقليمية والعالمية وكذلك الثورة المصرية فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، وما تبعها من تداعيات وأحداث حتى نهاية عام ٢٠١٤ فى إبراز عدة تحديات مهمة بشأن السياسات البيئية، منها:

أ - وضع آليات جديدة لمواجهة تدهور البيئة المصرية، وبخاصة فى مجالات النظافة، وإزالة المخلفات، فقد أشارت دراسة في عام ٢٠٠١ أجريت على أربع مناطق فى حضر مصر، وأخرى فى الريف على ٢٣٠٠ مفردة إلى أن الغالبية العظمى من المستجيبين ترى أن الحكومة لم تفعل شيئا للحفاظ على البيئة، وكانت نسبتهم ٧٣٪ فى الريف، رغم أن ٦٠٪ من العينة أبدوا أنهم يهتمون بقضايا البيئة[٥٢].

ب – تفعيل سياسات وإجراءات حماية الرقعة الزراعية المصرية، ومحاربة الفساد فى تخصيص الأراضى الخاصة بالاستصلاح الزراعى، واستخداماتها، والفشل الواضح فى هذا المجال.

جـ- وضع أهداف حمائية بيئية محددة وصارمة، وإعداد خطة استراتيجية بيئية متوسطة أو بعيدة المدى، واضحة الطرق والوسائل والنهايات، ويُحدد المنفذ لهذه الاستراتيجية، وهنا تتميز الاستراتيجية البيئية بأنها لا تختص بوزارة أو مؤسسة أو قطاع معين، بل جميع الحكومات وكذلك تخص الشعب بكل أطيافه وفئاته العمرية المختلفة، فهؤلاء هم المنفذون والمفعّلون والمراجعون والمطورون لتلك الاستراتيجيات البيئية. ويمثل الأمن البيئى المرجعية الرادعة والمنظمة والمراقبة لجميع الأنظمة والقوانين والتعليمات والضوابط والإجراءات التى تخص الشأن البيئى وغيره من الشئون البيئية المساندة[٥٣]، وأن يكون ضمن ذلك إعادة النظر فى منظومة القوانين البيئية وتفعيلها فى الحالة المصرية.

د- مواجهة تردى الوعى العام بالقضايا البيئية سواء بشأن الحد من التلوث، أو حسن إدارة واستخدام الموارد البيئية المصرية، وهو ما يمثل تحديًا أساسيًا باعتبار أن الإنسان يجب أن يكون لديه حد أدنى من الوعى بالتهديدات البيئية، والتى يمكن أن يكون أحد مصادرها، وهو ما يمكن أن تسهم فيه المنظمات غير الحكومية إضافة إلى المؤسسات الحكومية، بل إنها تعتبر مسئولة عنها باعتبار أنها مسئولة عن حماية المجتمع والمواطنين.

هـ- وضع ما يمكن أن نسميه بالسياسات الصناعية لحماية البيئة من بعض الأنشطة الصناعية الضارة، كما يمكن تطبيق آليات ضريبية مثل التحفيز الضريبى لبعض الصناعات، والأنشطة الاقتصادية فيما يتعلق باستخدام الطاقة الكهربائية، وهو ما أثبت نجاحًا فى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والدانمرك وسويسرا لتشجيع الاستثمارات فى مجالات الطاقة المتجددة[٥٤]. وهو

ما يتضمن دعم ما يسمى الاقتصاد الأخضر أو الأنشطة غير الضارة بالبيئة، وعدم الانسياق وراء دعوات التضحية بالبيئة كموارد أو تلوثها لدعم نمو الاقتصاد.

و- مواجهة المشكلات الخاصة بتراجع الموارد البيئية المتاحة، وبخاصة فيما يتعلق بالأراضى الصالحة للزراعة، واستخدامات المياه، ونصيب مصر من مياه النيل، ودعم الاستثمارات الزراعية الحكومية والخاصة فى داخل مصر، وخارجها، ومراجعة الاستثمارات الأجنبية فى تلك المجالات، مما يتطلب مواجهة شاملة وحازمة فى تلك القضايا.

ز- وضع رؤى وسياسات تعتمد المنحى التعاونى والمشاركة فى التعامل مع التهديدات البيئية، وأن تتبع أسلوب السياسات الأمنية فى تحديد حجم التهديدات، ومصادرها، والشركاء، والبدائل، والعمل الوقائى حيث إن الواقع المصرى يؤكد أن القضايا البيئية هى بالفعل قضايا أمنية سواء من منظور الأمنى الوطنى، وقدرة الدولة على تأمين مصالح المجتمع، أو من منظور الأمن الإنسانى، والإضرار بالحياة البشرية، والخيارات المستقبلية للمواطن المصرى، وذلك نظرًا لانعكاسات تردى السياسات البيئية على الجوانب الصحية، والغذائية، والاقتصادية لأمن البشر فى مصر، وذلك نظرًا للارتباط الواضح للأمن البيئى ببقية أبعاد الأمن الإنسانى، كما أوضحت الدراسة عند مناقشة التهديدات البيئية.

- كما أن التعاون وبناء الشراكات فيما بين المنظمات الحكومية المصرية وغير الحكومية المحلية والإقليمية والعالمية مسألة فاصلة لنجاح مصر فى مواجهة التهديدات البيئية، وكذلك مبادرات الأفراد والمواطنين، علاوة على التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والعالمية الحكومية وغير الحكومية ذات الاهتمام، وذلك فى مواجهة قضايا التدهور البيئى، وكذلك مشكلات ارتفاع درجة حرارة الأرض، ومنسوب مياه البحار، وغير ذلك من

المشكلات التى تستدعى التحرك فى إطار إقليمى تعاونى فى مواجهة تلك المشكلات. كما تزداد أهمية التعاون والتنسيق فى مواجهة التهديدات البيئية فيما يتعلق بمواجهة ضغوط الموارد الطبيعية، وبخاصة مسألة المياه، والتعاون مع دول حوض النيل بدلاً من التصعيد الذى لا يصلح فى مواجهة تلك المشكلات.

ح- ضرورة النظر إلى السياسات البيئية فى إطار تكاملى مع بقية منظومة السياسات العامة فى مصر، وأن تحظى بمكانتها المستحقة فى هذا السياق، ومواجهة التدهور البيئى، وبخاصة الناتج عن الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية التى لا تراعى المعايير البيئية فى ممارسة أنشطتها فى مصر، والتى يتوقع أن تكون فى مركز أقوى فى المرحلة الراهنة نظرًا لسعى الحكومة المصرية إلى جذب مزيد من تلك الاستثمارات وإيلاء أولوية أكبر للتنمية الاقتصادية.

ط- يجدر بالسياسات البيئية فى الحالة المصرية أن تتسم بالإنصاف، وهو ما يعنى حماية الفئات الفقيرة من تداعيات السياسات البيئية الخاصة بارتفاع أسعار بعض السلع والمنتجات، أو فرض ما يسمى بضرائب الكربون، أو تغيير بعض الأنشطة لاستخدامات الأيدى العاملة لصالح الميكنة أو عنصر رأس المال، أو غير ذلك من النتائج التى قد تنتج عن إجراءات حماية البيئة، مما يجعل الحكومات أمام تحدٍ يتمثل فى حماية الأمن البيئى مع عدم الإضرار بالفئات المحرومة والأكثر معاناة من المواطنين المصريين، بل وكون رفع مستوى تلك الفئات اجتماعيًا واقتصاديًا سيؤدى إلى تحويلهم إلى مشاركين فى الحفاظ على البيئة.

ى- البحث عن سبل التعاون في الحفاظ على الموارد، وتنميتها، وهو ما بدأ يتحول إلى نظريات أضحت خلفية لسياسات عامة حول تنظيم ذلك التعاون، ومن تلك النظريات ما طرحته الينورأوستورم (Elinor Ostorm) بشأن ما يسمى بموارد

الحوض المشترك (Common Pool Resources- CPRs)، وذلك لمنع الاستخدام الجائر للموارد البيئية، والذى يؤدى إلى تدمير الموارد التى يعتمد عليها البشر فى دولة أو عدة دول، وبخاصة فى استخدام الأراضى الزراعية، والنظم البحرية، ويمكن أن تطبق إما من خلال تقسيم الملكية وإتاحتها للقطاع الخاص، وإما قيام الدولة بإدارة تلك العمليات[٥٥]. إلا أننا فى كلتا الحالتين سواء بإتاحة الأمر للملكية الخاصة، أو إدارة الموارد من خلال الدولة، نحتاج إلى دولة قوية تقوم بعملية تقنين واضحة لتلك الاستخدامات، وفى ذات الوقت تضع نصب أعينها الحد من الفساد فى إدارة تلك الموارد من خلال إرساء مبادئ الشفافية والمحاسبية.

ك- تتطلب معالجة مسألة ندرة المياه فى المنطقة العربية، وفى الحالة المصرية جهدًا مكثفًا فى غياب الأساليب المثلى لترشيد استخدام المياه السطحية والجوفية ومياه الأمطار، ورفع كفاءة العائد الاقتصادى من وحدة المياه المستخدمة، والتغلب على تعدد المسئوليات وتوزيعها فى تطبيق سياسات إدارة المياه والأراضى بين العديد من المؤسسات والوزارات المختلفة فى الدول العربية، وكذلك يتضح التباطؤ في تشكيل كيانات مؤسسية مسئولة عن إدارة المياه، ويكون لديها صلاحيات تتناسب مع المهمة التى تقوم بها، وحتى تستطيع تحقيق التوازن الأمثل بين العرض والطلب، والعمل الجاد على تطوير تقنية تحلية المياه في المنطقة العربية، ودعم استخدام الطاقة الشمسية فى عمليات التحلية[٥٦].

ل- تحرص مصر من خلال جهاز شئون البيئة ووزارة البيئة على رصد العديد من الأوضاع البيئية، وهو ما أدى إلى تطور واضح فى تقدم مركز مصر بين دول العالم في المجال البيئى وفق دليل الأداء البيئى العالم (EBI) حيث وصلت إلى المرتبة رقم ٦٨ من ١٦٣ دولة عام٢٠١٠، بعد أن كانت فى المرتبة ٨٥ من ١٣٣ دولة عام ٢٠٠٦[٥٧]، بعد إصدار القانون رقم ٤

الخاص بالبيئة عام ١٩٩٤، وتأسيس صندوق حماية البيئة وفق القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، وبالفعل تم تشكيل مجلس إدارة للصندوق وبدأ فى العمل، حيث أصبح له هيكل تنظيم مستقل، وميزانية لتمويل أنشطته [٥٨]، إلا أنه بمراجعة الجهود الخاصة بالصندوق فإنه لا يزال فى بداياته، وفق التقرير المنشور عن حالة البيئة فى مصر عام ٢٠١١، والذى تضمن جهدًا واضحًا ومتميزًا فى تشخيص واقع الأوضاع البيئية المختلفة فى مصر وطرح مقترحات وبرامج لتحسين الأوضاع البيئية، وبناء قاعدة بيانات ومعلومات تمثل أساسًا لبناء السياسات البيئية المصرية فى المستقبل وترسيخ مبدأ المشاركة مع المؤسسات العالمية، وكذلك الجمعيات الأهلية فى مصر، والتى تُمثل فى عضوية الصندوق.

يتضح من الطرح السابق مدى أهمية مدخل التواصل والاستدامة فى تحليل العلاقة بين البيئة والأمن فى إطار السياسات العامة فى مصر، حيث يمكن أن توجد فرص لإعادة توزيع الموارد الطبيعية واستخداماتها، وكذلك إعادة تخطيط السياسات الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة، والمتواصلة، وفى ذات الوقت الاستجابة للضغوط العالمية التى يتوقع تزايدها بشأن الحفاظ على البيئة العالمية.

الخلاصة

يمكن القول بوجود عدة أطروحات بشأن السياسات البيئية من منظور الأمن الإنسانى، والتى تقوم على عدة محاور منها أن الدولة هى المسئولة بشكل أساسى، وأنه يوجد شركاء أساسيون منهم المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمواطنون فى الدولة، وكذلك ضرورة دعم فكرة الأمن التعاونى، ومواجهة التسلح الزائد فى العالم، وتغيير وجهة الاقتصاد العالمى بشأن تحقيق استدامة فعلية للتنمية، وتحسين نوعية الحياة البشرية. كما يتطلب الأمر تكوين منظومة معلومات متكاملة حول الواقع البيئى المصرى من أجل طرح سياسات واقعية، وحساب الفرص

والتهديدات المتاحة فى الإطارين الإقليمى والعالمى فيما يتعلق بالسياسات البيئية، والانطلاق من أسس التخطيط الاستراتيجى، وأن نضع فى الاعتبار دومًا أن التنمية المتواصلة تقوم بالأساس على حق الأجيال القادمة فى الحياة، سواء بحسن استخدام الموارد البيئية المتاحة، أو بمنع التدهور البيئى والمؤثرات السلبية على البيئة، وهو ما يتطلب إرادة سياسية داعمة لهذه التوجهات، وبخاصة فى الحالة المصرية التى تحتاج دعمًا سياسيًا قويًا لتطوير السياسات البيئية، والتى لا تزال فى بداياتها، وتحتاج إلى تعزيز وضعها فى أجندة السياسات العامة فى مصر.

المصادر

١- Page, Edward, 2002, Human Security and Environment, in, Redclift MR. and Page Security and The Environment: International Comparisons , (Massachusetts: Edward Elgar publishing, 2002) ,p.37.

٢- Pirages, Dennis, Demographic Changes and Ecological Insecurity , in, Michael T. Klare and Thomas Daniel, eds., World Security, New York: ST.Martines, 1994) .pp:13-14.

٣- Doty, Roxanne Lynne ,Immigration and the Politics of Security, Security Studies,Vol.8, No.2-3, 1998\1999, pp.71

٤- United Nations.1994,Regional Organizations and Human Security :Building America, Third World Quarterly, Summer 1994, p.1-2. Theory in Central

٥- Waever, Ole, Securitization and Dissecuritization, in, Ronni Lipschutz, ed., On Security,(New York:Colombia University Press,1995), p.63

٦- Pettiford, Lloyd 1996, Changing Conception of Security in the Third World, Third World Qarterly,Vol.17,Issue 2,June 1996,p.292.

٧- Buzan, Barry, Waever, Ole and Jaapd, Wilde., Security A New Frame for Analysis,(London: Sage Publications, 1999), p.8

٨- Koithara, Verghese, Society, State and Security: The Indian –

Experience, (London, Sage Publications. 1999), p.38.

٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم٢٠١١: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠١١، ص ص:٦-٧.

١٠- Pirages, Op.Cit., p.322.

١١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية في العالم٢٠١١، مرجع سابق، ص٦ .

١٢- بجارناسون ماجنوس، أمن الغذاء: موضوع غير جديد مسلّم به في أغلب الأحوال، مجلة حلف شمال الأطلسي الإلكترونية،
http://www.nato.int/docu/review/2012/Food-Water-Energy/Food-security-importance/AR/index.htm
- تاريخ الزيارة: ١٣ أكتوبر ٢٠١٤.

١٣- Bajpai, Kanti, Human Security: Concept and Measurement, Kroc Institute Occasional papers, 19: op:1,Notre Dame, August 2000, p.2.

١٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم:١٩٩٤، ترجمة مركز الدراسات العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤، ص ص:٢٣-٣١.

١٥- محمد العدوى، العشوائيات والأمن البشرى، القاهرة، دار مصر المحروسة للنشر، ٢٠٠٧، ص ص:٢٣- ٥٢.

١٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية في العالم، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ص: ٢٨-٢٩ .

١٧- Khagram, Sanjeev, William C. Clark, and Dana Firas Raad, "From the Environment and Human Security to Sustainable Security and Development, " *Journal of Human Development, Vol.* 4 No.2, 2003:p. 289.

١٨- Bajpai, Op.Cit.,pp.45-46

١٩- Longergan, S.(1999) Global Environmental Change and Human Security, (GECHS), Science Plan Bonn, International Human Dimensions Program (IHDP), p.29.

٢٠- Bajpai, Op.Cit.,40.

٢١- Brundtland Commission, The Report of the Brundtland Commission: Our Common Future, (Oxford: Oxford University Press , 1987).

٢٢- United Nations Environment Program .2014
http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?documentid=78&articleid=1163:14/2/2014 accessed 19 May 2014

٢٣- For More Details, read:
International Institute for Sustainable Development- IISD,2014
United Nations Trust Fund for Human Security.2014.
http://www.unocha.org/ human security resources/ / reports-s-g-human-security.
accessed 19 Oct. 2014.

٢٤- Khagram, Op.Cit.,391

٢٥- Ibid, p.302.

٢٦- Ibid, p.302.

٢٧- Ibid, p.304.

٢٨ – ريو+ ٢٠، صحف سويسرية: مؤتمر "ريو+٢٠" اكتفى بإجماع على الحد الأدنى
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=32961504
accessed 12 Oct. 2014.

٢٩- على النعيمى، المملكة ترفض اى إجراء غير ملائم في اتفاقية التغير المناخى يعيق مسيرة التنمية، جريدة الرياض، العدد ١٥١١٢، ١٢ ربيع الآخر ١٤٣٥هـ، ١٢ فبراير ٢٠١٤، صفحة:٣٠

٣٠- IPCC Report. 2007. The Fourth Assessment Report (AR4),
http:/www.ipcc.ch/, March 14, 2008
accessed 17Oct. 2014.

٣١- Christensen, J.H., B. Hewitson, A. Busuioc, A. Chen,X. Gao, I. Held, R. Jones, R.K. Koli, W.-T. Kwon,R. Laprise, V.M. Rueda, L .Mearns, C.G.Menéndez,J. Räisänen, A. Rinke, A. Sarr and P. Whetton. "Regional climate projections." *Climat and economic scenarios for Egypt. Integrated Assessment 2,2007, 139–157*
http:/www.ipcc.ch/. - accessed 17Oct. 2014.

٣٢- Conway, D., From Headwater tributaries to international river: observing and adapting to climate variability and change in the Nile basin/ Global Environmental Change,2003),p.19

http:/www.ipcc.ch/. - accessed 22 Sept. 2014

٣٣- Kunstmann, H., Suppan, P., Heckl, A. and A. Rimmer. 2007. Regional climate change in the Middle East and impact on hydrology in the Upper Jordan catchment. IAHS publication 313, 2007, pp.141-143

٣٤- محمد عبد المطلب، م وزير الرى: دخلنا مرحلة الفقر المائي وعلى المواطنين الترشيد، جريدة المصريون، ٢٠١٤/٢/٤

articles uncategorised/376003/http://almesryoon.com

- تاريخ الزيارة: ٢٠١٤/٧/١٢

٣٥- الشرق الأوسط، اتفاقية جديدة لنهر النيل تثير غضب الحكومة المصرية.. وتلغي اتفاقيتي ٢٩ و٥٩، جريدة الشرق الأوسط، السبت ٢جمادى الثانى ١٤٣١ هـ ١٥ مايو ٢٠١٠ العدد ١١٤٩١

- تاريخ الزيارة: ٢٠١٤/٧/١٨

٣٦- برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في الدول العربية، نيويورك، مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى- المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩، ص ٣٧.

٣٧- المرجع السابق نفسه، ص: ٣٨.

٣٨- ميركن، بارى، المستويات السكانية و توجهات المنطقة العربية وسياساتها: التحديات والإمكانات المتاحة، أوراق بحثية، نيويورك : برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي: المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٠، ص٥.

٣٩- برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في الدول العربية، مرجع سابق، ص: ٣٤

٤٠- ميركن، مرجع سابق، ص: ١٠.

٤١- برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في الدول العربية، مرجع سابق، ص: ٣٦

٤٢- المرجع السابق نفسه، ص: ٣٨.

٤٣- ميركن، مرجع سابق، ص: ٥.

٤٤- ريو+ ٢٠، مرجع سابق.

٤٥- World Bank, Governance and Development, (Washington D.C., The World Bank publication, 1992) , .p.1

٤٦- United Nations Development Program (UNDP), Governance for Sustainable Development, A UNDP Policy Document,(New York: UNDP publications,1997), p.3

٤٧- Frechette , Louise.1999, Speech to The World Conference on Governance, Manila,31 May1999.

٤٨- محمد العدوى، التنمية السياسية: الأطر النظرية والقضايا في القرن الحادى والعشرين، (الرياض: دار الزهراء،٢٠١٣)، ص ص:٢٠٨-٢٢٢.

٤٩- حول تفاصيل النموذج، يمكن الرجوع إلى الكتابات الأساسية لصاحبه، وهى:

Easton, David, A System of Political Life, New York :Wiley,1966).
A Framework for Political Analysis, (Englewood Cliffs, N.J. Prentice Hall, 1989).

٥٠- حول تفاصيل مدخل التكلفة والعائد في تحليل السياسات العامة، انظر:

- أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، الطبعة الأولى، عمان، المركز العلمى للدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص ص: ١٣٠-١٥٤.

٥١- ووتر برى، جون، الاقتصاد السياسى لتغير المناخ في المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، سلسلة أوراق بحثية لتقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠١٣، ص: ٧

٥٢- نيكولاس هوبكنز، وسهير مهنا، وصالح الحجر، الناس والتلوث: الأبنية الثقافية والعمل الاجتماعى في مصر، القاهرة، دار الناشر التابعة للجامعة ألأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠١، ص ص:١٣٠-١٤١.

٥٣- سعود عابد، الاستراتيجية البيئية والأمن البيئي،جريدة الرياض السعودية ٢٠١١.

http://www.alriyadh.com/2011/02/10/article603077.accessed 11/10/2014-

٥٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، مرجع سابق، ص: ٨٤.

٥٥- Page, Edward, op.cit, p.41.

٥٦- مصطفى طلبة، التحديات البيئية الأساسية في البلدان العربية، فى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص:٣٤.

٥٧- وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٠، ص٣٨٠.

http://www.eeaa.gov.eg/english/reports/SoE2011AR

- تاريخ الدخول ٢٠١٥/٦/١٧

٥٨- المرجع السابق، ص ٣٩١.

Abstract

ENVIRONMENT SECURITY THREATS AND
THE FUTURE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT: EGYPTIAN
ENVIRONMENTAL POLICIES AS A CASE STUDY

Mohamad El Adawy

This research tried to study a hypothesis that is, in spite of the clear negative impacts of the environmental policies upon the national as well as human security and low indicators of the sustainable development all over the world in the21st century, but we find the southern states do not try to work in an effective way with the changes and threats of the envitonment which is clear also in the Egyptian policies.

The main objective of this study is to investigate the relations among the environment, security and sustainable development. This research is divided into three sections: the flrst deals with concepts and relations between environment and human security. The second discusses the issue of sustainable development and the relations between environment and security. The third section tries to evaluate the Egyptian environmental policies thtough the approaches of governance, security and development.